

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: دلالات حظر جماعة الإخوان بمصر

مقدم الحلقة: عبد الصمد ناصر

ضيوف الحلقة:

- إبراهيم منير /عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين
- عمرو هاشم ربيع/خبير في مركز الأهرام للدراسات
- منتصر الزيات/رئيس اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأي

تاريخ الحلقة: 2013/9/23

المحاور:

- إقحام الأمور السياسية في حكم قضائي
- جماعة متجذرة في المجتمع
- إفساد الحياة السياسية
- الخوف من العمل في الظلام

عبد الصمد ناصر: السلام عليكم ورحمة الله، قضت محكمة مصرية للأمر المستعجلة بحظر أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين والجماعة المنبثقة عنه وجمعيته المشهورة في مارس الماضي وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة إليها أو منشأة بأموالها أو تتلقى منها الدعم.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: ما دلالات صدور هذا القرار وهل يمثل إعلاناً بانتهاء محاولات المصالحة الوطنية في مصر؟ وما تداعيات القرار على التيار الإسلامي والإخوان المسلمين في ضوء خبرتهم التاريخية في العمل في ظل التقيد القانوني والأمني؟

واجهت جماعة الإخوان المسلمين في مصر من قبل قرارين بالحل في عام ثمانية وأربعين وأربعة وخمسين من القرن الماضي، لكن القرار الجديد يأتي بعد إبعادها عن

قمة السلطة بانقلاب عسكري، وقد وصفت جماعة حكم محكمة الأمور المستعجلة بحظر تنظيمها بأنه سياسي وأكدت استمرار وجودها على الأرض واعتبر القانونيين أيضاً أن الحكم سياسي ومصيره الإلغاء، فيما رحبت به قوى سياسية مصرية من بينها حزب التجمع اليساري الذي حرك دعوى حظر أنشطة الإخوان.

[تقرير مسجل]

كان قراراً متوقعاً، لكن المفاجئ فيه كونه جاء شاملاً لكل ما له صلة بهم، جماعة وأفراداً جمعية وتنظيماً، ليس هذا فقط بل إن القرار صدر عن محكمة مخولة بالأمور المستعجلة بينما ينظر القضاء في دعوى وقف قيد جمعية الإخوان في نوفمبر وفي دعوى أخرى بحل تنظيم الجماعة في ديسمبر المقبل، أما المفارقة فتتمثل بمسارعة محكمة تنظر في الأمور المستعجلة بحظر جماعة عمرها أكثر من ثمانية عقود. يشمل قرار المحكمة الجماعة وكل ما انبثق عنها وأي منشأة تتلقى منها أموالاً أو دعماً ما يعني بحسب معارضين عقاباً جماعياً قد يشمل نقابات وجمعيات ومؤسسات مجتمع مدني يتولى إدارتها أو يشارك فيها عناصر من الإخوان سواء بصفتهم الفردية أو الحزبية، ويقول هؤلاء إن القرار قد يشمل إذا شاءت السلطات تأويله مصادرة أموال في البنوك وشركات في القطاع الخاص يمتلكها أو يشارك في ملكيتها عناصر من الجماعة بصفتهم الفردية، يأتي هذه في ظل ما يسميه أنصار الإخوان بحملة كراهية غير مسبوقة، فالحزب الذي رفع الدعوى على الجماعة يساري ومعلوم أن اليسار والجماعة ساندا بدرجة أو بأخرى ثورة يوليو إلا أنهما سرعان ما تعرضا للعسف والقمع في حقبة عبد الناصر، على أن الجماعة التي ظلت محظورة كانت تحتفظ بهامش حركة يتسع أو يضيق، فمن الاضطهاد في عهد عبد الناصر إلى المشاركة من تحت الطاولة في عهد السادات وصولاً إلى المشاركة على مضض من الحاكم في عهد مبارك. قبل انتخاب مرسي رئيساً كان الجماعة ممثلة وبقوة في البرلمان ما يعني بحسب مناصري الإخوان أن الجماعة تكتسب شرعيتها من وجودها في الحياة السياسية سواء كانت محظورة أم لا، أما حظرها فيشكك في جدوى المصالحة الوطنية الذي ينادي بها من في السلطة بل قد ينسف مستقبل الحوار معها، إذ إن أعضاءها حسب القرار أصبحوا خارجين عن القانون يُلاحقون، وهم في الحال هذه لا يُحاورون.

[نهاية التقرير]

عبد الصمد ناصر: موضوع حلقتنا نناقشه مع ضيفينا هنا في الأستوديو المحامي منتصر

الزيات رئيس اللجنة القومية للدفاع عن سُجناء الرأي، والدكتور عمرو هاشم ربيع الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مرحباً بضيفينا الكريمين.

أستاذ منتصر الزيات من الناحية القانونية تقييمك لهذا الحكم؟

منتصر الزيات: بسم الله الرحمن الرحيم، حكم منعدم لأنه صدر.. أخطأ في تطبيق القانون، هذه المحكمة غير مختصة، صدر من محكمة غير مختصة، أنا أفهم إنه لما نكون شركة مصلحة نريد أن نفرض الحراسة هذه الأشياء العاجلة المستعجلة خوف يعني من ضياع المال..

عبد الصمد ناصر: حجز تحفظي مثلاً.

منتصر الزيات: في هذا الإطار، يُفهم أن يُلجأ إلى محكمة الأمور المستعجلة، كنت أفهم لو كانت الدعوة التحفظ على الأموال، إذا كان البعض يردد إن مش عارفين فلوس الإخوان تروح من وين وبيتجي فين، كان يمكن فهم إقامة الدعوى باعتبارها إجراءً تحفظياً على أموال جمعية الإخوان المسلمين، أنما جماعة بهذا الحجم بهذا التاريخ 85 سنة أو يزيد ينظر في أمرها محكمة جزئية قاضي واحد، يعني هذا شيء عبثي وأنا أستطيع أن أقول أن هذا الحكم لا يساوي المداد الذي كتب فيه..

عبد الصمد ناصر: هل كان هذا العبث، هذه العبثية كانت مقصودة لأهداف سياسية ربما؟

منتصر الزيات: هو الحكم سياسي..

إقحام الأمور السياسية في حكم قضائي

عبد الصمد ناصر: إذا جاز أن نصف الحكم كما وصفه بعض القانونيين بالسياسي.

منتصر الزيات: أنا وصفته أنه سياسي لأنه فيما نُشر من أسبابه كلها سياسية، والمشكلة في مثل هذه الأحكام أو هذه القضايا القاضي الفرد المتطلع يخاطب الرأي العام، يخاطب شيخ الأزهر وأنهم متورطون بمش عارف إيه، كلام لم يثبت قضائياً والأزهر هو المنارة التي تتحدث بالوسطية ليس لنا مشكلة في هذا، إنما إقحام هذه الأمور السياسية في حكم قضائي هو الذي يشير أو يرشح المسألة السياسية.

عبد الصمد ناصر: أو يرشح مسألة الشبهة السياسية.

منتصر الزيات: أيوه.

عبد الصمد ناصر: طبيب، دكتور عمرو هاشم بالنسبة لكم أنتم صدور هذا الحكم بحظر تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في الوقت الذي نسمع عن جهود للمصالحة الوطنية عن مبادرات وغير ذلك عن مسألة احتواء هذه الجماعة في العمل السياسي وليس إقصائها، أين وصلت أو وضعت هذه الأحكام، أو هذا الحكم أين وضع كل هذه الجهود وهذا الكلام السابق عن مستقبل العمل السياسي للجماعة.

عمرو هاشم ربيع: بداية هذه القضية مرفوعة منذ 16 فبراير 2012 فيعني بعد انتخابات مجلس الشعب مباشرة.

عبد الصمد ناصر: لكن التوقيت أيضاً له دلالة.

عمرو هاشم ربيع: والتوقيت يعني أخذت مجراها طبعاً، في مجرى للقضاء والقضايا والدعاوى المرفوعة وهكذا صدر وبالتأكيد سوف يؤثر على مناخ المصالحة، يعني من يقول أنه لن يؤثر لا بالتأكيد سوف يؤثر على الأقل حتى من قبيل وضعه كسيف مسلط على رقبة الجماعة أن هناك حكماً قضائياً ما بغض النظر عن طبيعة هذا الحكم، وما قاله الأستاذ منتصر وما قاله آخرون في تقييمهم للحكم لكن سوف يظل سيفاً مسلطاً هو وباقي الأحكام، ربما تكون أحكام بطريقة أخرى يوم 12 نوفمبر و10 ديسمبر القادم ربما تكون هناك أحكام مشابهة، هذه الأحكام إذا كانت صادرة سوف تصدر بشكل مشابه وهي سوف تنظر من محكمة القضاء الإداري وستكون أقوى بكثير ربما تكون بالتأكيد سيف مسلطاً على مسألة المصالحة لكن دعني أقول لك إن جماعة الإخوان المسلمين بحوالي 900 ألف، معظم التقديرات تشير إلى هذا الكم من العضوية لا يمكن أن تمحو هؤلاء بأستيكة، مجرد حكم لا يمكن أن يكون أستيكة، لكن بنفس الوقت يجب أن ننظر من جانب آخر أن 900 ألف هم لا يشكلون إلا واحد في المئة من المجتمع المصري.

جماعة متجذرة في المجتمع

عبد الصمد ناصر: بغض النظر عن أنك سميت ألفاً أو مليوناً أو خمسة مليون لكن هذه جماعة لها وجود في الحياة السياسية ولها وجود في نشاطها الاجتماعي ولها تاريخ، جماعة متجذرة في المجتمع هل يعني يكون مقبولاً كما تقول أنت تستخدم مصطلح أستيكة لمسح كل هذا التاريخ لمسح كل هذا الوجود لهذه القاعدة الشعبية؟

عمرو هاشم ربيع: هذا الحكم لم هو الذي مسح هو كشف المسح، يعني إن جاز التعبير هو الذي كشف هذا المسح، المسح حدث منذ أكثر من سنة عندما انكشفت أو حدث نوع

من الانكشاف لجماعة الإخوان أو لسياسة هذه الجماعة من خلال ممارسة عام كامل في الحكم استطاعت من خلالها أن تتحكم في مفاصل الدولة من خلال تحكيم شعار المغالبة وليس المشاركة وعدم إحداث توافق ولا أي نوع من التوافق الوطني داخل المجتمع، كل هذه الأمور أنا أتصور وهذا الميراث الكبير الذي خلفته الجماعة في الحكم في هذه الفترة القصيرة من عمر مصر أنا أتصور إنها هي التي أدت إلى ذلك وهي التي لم تجعل هذا الأمر إلا كاشفاً يعني القضاء..

عبد الصمد ناصر: لكن هذا عكس المنطق السياسي الديمقراطي الذي يقول بتداول السلطة إن أخطأ هذا فالشعب هو الذي سيعاقبه بفضل صناديق الاقتراع ولا يمكن أن يقبل أحد مسح جماعة أو حزب سياسي، أستاذ منتصر زيات هل حل الإخوان كما قال بعضهم تمزيق لشهادة الوفاة لشخص ما زال حياً وما زال في عمره بقية؟

منتصر الزيات: والله سيدي أنا لا أعبئ كثيراً بهذا الحكم ولا ينبغي أن نعبأ، يعني أولاً زي ما أنا قلت سوف يستأنف هذا الحكم لأنه حكم ابتدائي أو حكم جزئي، لكن الأهم بقي عبد الناصر بالمطرقة الحديدية التي حاول بها أن يقضي على الإخوان المسلمين وأن يُقْصِيهم وأن يستأصلوا هل نجح؟ بالبوليس بالسجن الحربي بالكلاب البوليسية ..

عبد الصمد ناصر: ووقتها كانوا حديثي الوجود.

منتصر الزيات: كانوا حديثي الوجود، كان في برضه أئمة وعلماء دين ومفكرين وساسة وسياسيين يقولوا الإخوان أعداء الشعب بس عايز الناس تقرأ، نحن أمة لا تقرأ، يقرؤوا اللي كان منشور في الصحف بتاعة زمان يقرءوها

عبد الصمد ناصر: التاريخ يعيد نفسه.

منتصر الزيات: أه الإخوان أعداء الشعب، الإخوان الشياطين وهكذا، التاريخ بتكرر هل عهد الإخوان انتهى، عبد الناصر غاب غيبه الموت لكن الإخوان عادوا أكثر قوة أكثر صلابة، نفس المطرقة دي استعملها حسني مبارك، قعد حسني ثلاثين سنة، يعني خرينا نتكلم بهذا الشكل فمش معقول حكم صادر من محكمة جزئية هيلغي الإخوان المسلمين 85 سنة لا نحن نتكلم عن فكرة قبول الآخر، يا للي كنتم تشتكوا إنه في إقصاء لكم أنتم عم تكرر نفس الحكاية فأنا مش عايز أتعامل مع الحكم دا يا أستاذ عبد الصمد إنه نهاية الموضوع، لا إطلاقاً الإخوان المسلمون وهم جماعة محظورة في عهد حسني مبارك كان عندهم 88 مقعد بالبرلمان، يعني وهم جماعة محظورة، الإخوان المسلمون يجيدون

التحرك تحت مطرقة السلطة على فكرة يعني المسألة ما هياش..

عبد الصمد ناصر: أتركك تعيد الميكروفون حيث كان وأسأل الأستاذ عمرو هاشم هنا يعني كان هناك ترحيب لافت من بعض قادة جبهة الإنقاذ والجمعية الوطنية للتغيير وحركة تمرد بالحكم الصادر اليوم، يعني أليس من المستغرب أن أناساً يدعون التحضر وأناساً يدعون التشبع بالثقافة الديمقراطية وعانوا في وقت من الأوقات من الإقصاء في عهود سابقة، الآن هم يعني يصرون على منطوق الإقصاء والاستئصال لمجرد خصومة سياسية.

عمرو هاشم ربيع: لا هناك فرق أستاذ عبد الصمد ما بين القوي السياسية التي تتألف من أحزاب سياسية دخلت معترك الحياة السياسية من منطلقها الطبيعي وهو المنطلق المدني، المنطلق الطبيعي لقيام أحزاب سياسية هو المنطلق المدني وأن تتحرف هذه القوى بعد أن تنشأ أو بعد أن تتأسس وتتحول إلى أحزاب سياسية ذات طابع ديني، هي قبلت شرط أو أحد شروط الأساسية في اللعبة السياسية وهو العمل المدني وإذ بها تتحرف وتتجه إلى إدخال الدين في السياسة والسياسة في الدين بشكل ملتبس..

عبد الصمد ناصر: يا سيدي حتى في الدول العلمانية الدين ما زال موجودا في الحياة السياسية، أنت تابعت الانتخابات الألمانية يعني بالأمس في الحزب الديمقراطي المسيحي..

عمرو هاشم ربيع: لكن لم تجد أحدا يقولك إن النواميس المسيحية داخل تطبق وكذا و إلى آخره هذه الدول دول ليبرالية بشكل أو بآخر وأحزابها أحزاب مجرد ذكر المسيحية هي مجرد ذكر أسماء الأحزاب فقط لكن إدخال..

إفساد الحياة السياسية

عبد الصمد ناصر: وهل الجماعة تدعو لإدخال الشريعة بشكل حرفي، متى دعت إلى ذلك؟

عمرو هاشم ربيع: أي إدخال للدين خاصة في المجتمعات النامية بتاعتنا يفسد الحياة السياسية لأنه يفسد المنافسة ينهي المنافسة عندما تقول أنا برنامجي علماني وأنا برنامجي اشتراكي وهذا برنامجي ناصر ويصبح الآخر يقولك لا إله إلا الله محمد رسول الله فعليك أن تصمت تماماً تماماً، المنافسة انتهت ضاعت المنافسة مع رفع شعارات دينية..

عبد الصمد ناصر: هذه وجهة نظر بالتأكيد، كنت أريد أن أشرك معنا ضيفنا من لندن إبراهيم منير ولكن سنأخذ الآن فاصلاً لنناقش بعده تداعيات قرار حظر جماعة..

منتصر الزييات: قبل الفاصل أقول أنا؟

عبد الصمد ناصر: لا اسمح لي سنأخذ فاصلاً لنناقش تداعيات قرار حظر تنظيم الإخوان المسلمين في ضوء خبرة أعضائه التاريخية في العمل في ظل التقييد القانوني والأمني، سنعود إليكم بعد الفاصل ابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

عبد الصمد ناصر: أهلاً بكم من جديد في هذه الحلقة التي تناقش أبعاد قرار إحدى المحاكم المصرية بحظر أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين، لعل ضيفنا من لندن إبراهيم منير عضو مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين جاهز معنا من لندن، سيد إبراهيم منير مرحباً بك.

إبراهيم منير: مرحباً بك يا أخي.

عبد الصمد ناصر: كيف ستواجهون الواقع الذي سيترتب عن هذا الحكم القضائي إن كان له ما سيترتب عنه؟

إبراهيم منير: ابتداءً لو أذنت لي أن أؤشر لإشارة بسيطة، تعبير الحكم المدني أمام الحكم الديني أو هذا التعبير الذي حاول أن يغطي على الحكم العسكري الموجود الآن وكأن الإسلام السياسي يحكم الإنسان من منطلق ديني مع أن الإسلام دين شامل يتبع كل .. وكأن هذا ليس فكراً مدنياً أو حكماً مدنياً، يعني هذا الخلط أرجو أن ننتبه إليه، أما كيف يواجه الإخوان المسلمون هذا الحكم العجيب فهو له مسارات قانونية ودي تترك للسادة المحامين المتطوعين الذين يريدون أن يدافعوا عن فكرة الاستقلالية وفكرة حقوق الناس بالحياة، أما الأمر الآخر فهي ليست المرة الأولى التي يحاول العسكر ولعل على الهامش أن كل حل جماعة الإخوان المسلمين دائماً يأتي في حكم عسكري أو في حاكم عسكري ولا يأتي طوال التاريخ الماضي على أساس إن في حكم مدني، في 49 و 54 و 65 و 95 كله كان دائماً يأتي عن طريق المحاكم الاستثنائية أما الكلام عن الجماعة فالجماعة موجودة، موجودة بتشكيلاتها بأفرادها بأجيالها لا يستطيع أي نظام ولم يستطع أي نظام في السابق أن يقطع طريقها، على الأقل الناس تعرف تماماً أن جماعة الإخوان المسلمين جماعة لها جذور في هذا البلد ولها وجود مع الناس وتواصل مع الناس، تواصل

مجتمعي تواصل معيشي تواصل سياسي ثقافي، هذا كان يحدث في النقابات المهنية وغيره عندما تكون هناك حرية انتخابات، عندما يأتي فصيل معين يدعي أياً كان إدعائه يقول أن جماعة الإخوان المسلمين محظورة وأن هذا العمل مخالف للقانون، الدستور النصي من 1923 نسب أن الإسلام مصدر أساسي للتشريع وأن حتى في النصوص الدستورية التي يحاولون القفز عليها من حق أي فصيل سياسي أن يقيم أي عمل سياسي، أو أي فصيل مجتمعي أن يقيم أي عمل سياسي، نحن لا ننكر على أي نسب يدين بالأديان السماوية أن تكون حياته بحسب شريعته الموجودة وكل هذا خاص بالأحوال الشخصية كما يُقال.

عبد الصمد ناصر: طيب، دكتور إبراهيم الآن عُذراً.

إبراهيم منير: دقيقة واحدة، عندما كان خلق اشتراكي وغيرها من أخلاق الاشتراكية والماركسية، عندما كان يريد أن يصارع سلوك الناس بما يقال عنه خلق أو تدخل في دين أو مبدأ، تفضل.

عبد الصمد ناصر: طيب، بالنسبة لقيادات الجماعة الآن إما أنها معتقلة أو أنها مطاردة هل ربما هناك تفكير داخل الجماعة لإظهار قيادة جديدة لربما تكون شابة بعدما اتهم جيل سابق جيل قيادي بأنه أخفق في إدارة المرحلة سواء الحالية أم السابقة؟

إبراهيم منير: ابتداء من الذي يقول أن هذا الجيل أخفق؟

عبد الصمد ناصر: هذه اتهامات موجهة لهذا الجيل.

إبراهيم منير: نعم.

عبد الصمد ناصر: هذه اتهامات توجه لقيادة الإخوان.

إبراهيم منير: لم تأتِ هذه الاتهامات من داخل الصف، إذا جاءت من داخل الصف فالصف له الحق بأن يرمي هذا الاتهام وأن يحاسب القيادة ويغيرها، إنما هذه الاتهامات تأتي ممن يحاول إنهاء جماعة الإخوان المسلمين، محاولة للتشويه وللطعن في قيادات جماعات الإخوان المسلمين، هناك أخطاء أي بشر يُخطئ لا بد أن يخطئ البشر ولا بد أن تخطئ الجماعات، إنما هل هي هذه الأخطاء هي الفيصل بين الخطأ والخطيئة إنما هذه الأخطار البشرية التي تأتي في مجال العمل العادي السياسي العادي أو المجتمعي العادي، أو الشخص العادي وارد هذا الخطأ.

عبد الصمد ناصر: ولكن من الحكمة التعلم أو الاستفادة من الدروس التي تستخلص من الأخطاء يعني في تركيا مثلاً تجربة أربكان حزب الرفاه حينما منع حزبه وأسس حزباً آخر وثاني وثالث ثم خرج بالأخير حزب العدالة والتنمية وظهر قيادات جديدة كان لها وجوداً كأردوغان وعبد الله غول مثلاً؟

إبراهيم منير: يا سيدي الكريم تركيا التي كان يحكمها كمال أتاتورك غير مصر حتى التي كان يحكمها العسكر في مصر، غير مصر التي يحكمها العسكر الموجودين فيها، والآن إنهم يحاكمون الآن قادة الانقلاب 1980 الذي قاده كنعان إيفرين كانوا يحاكمون على جنايات قائمة إنما نتكلم عن الحالة المصرية الآن، الحالة الموجودة الآن في الحالة المصرية أن القيادات مختطفة، أن القيادات لم يسمع منها أي شيء، توجه لها الاتهامات ولا نعرف هل هذه الاتهامات صحيحة أو خاطئة، إنما الآن الشباب الذين كانوا يتصلون مع القيادة ويتعايشون مع القيادة وكانت تتعايش مع الشباب وتتصل معهم يعرفون بعضهم بعضاً، الآن تاريخ الجماعة يقول يعني أي حل للجماعة نعتبره حلاً غير قانوني وغير شرعي وتعمل الجماعة بقواعدها..

الخوف من العمل في الظلام

عبد الصمد ناصر: شكراً أستاذ إبراهيم ، نكتفي بهذا القدر شكراً أستاذ إبراهيم منير عضو مكتب الإرشاد في جامعة الإخوان المسلمين في لندن، حتى نعدل بينكما، هناك تقريباً حوالي دقيقتين، سؤال يعني حينما يعني تحظر جماعة لها وجود لها برنامج لها مرجعية كهذه، العمل في النور ألا يدفع الأمر هذا بعض الشباب أو جماعات سياسية أخرى إسلامية للعمل في الظلام أو العمل بشكل غير شرعي؟

منتصر الزيات: هو هذا السؤال، السؤال هل هذا الحكم يفتح الباب أمام دعم التقاتل أو الانقسام المجتمعي في مصر يعني أنا أفهم أن دور الدولة أن تدعم الكيانات والتكوينات السياسية إلى العمل في النور، دا واجب الدولة، أنها تقنع المتطرفين أو المتشددين أو الذين..

عبد الصمد ناصر: تحتويهم سلطة عملية سياسية.

منتصر الزيات: أن تحتويهم سلطة عملية سياسية، لكن هذا الحكم مشكلته بقي أنه يدعم الذين يخاصمون فكرة الديمقراطية، لكن أيضاً السؤال من جهة أخرى هل يستطيع هذا الحكم أن يؤثر على المؤمنين بضرورة التغيير في العملية السياسية الديمقراطية؟ أنا

أقول لا لأنه نحن، نحن مين؟ التيار الإسلامي استفاد في التسعينات كانوا يدفعوننا دفعاً إلى العنف عشان نرتكب العنف وبالتالي بيرر ضربنا، الكلام دا يحصل من ساعة عزل الرئيس مرسي في محاولات لدفع الضغوط دي كلها القصد منها إن الشباب يخطئ وإن الشباب يمارس العنف لغاية دي الوقت ما نجحوش في هذا وأنا أستطيع أن أقول.. لكن الإشكالية التي يطرحها هذا الحكم أنه يسمح بميلاد صناعة التطرف.

عبد الصمد ناصر: طيب، أستاذ عمر هاشم تعليق أخير.

عمرو هاشم ربيع: أتفق مع الأستاذ منتصر إنه هو سيؤدي إلى العمل السري لكن أزيد عليه إذا سمح لي وأقول متى توقف الإخوان عن العمل السري؟ هو جزء منهم منذ نشأتهم باختلاف الدرجة يعني باختلاف الدرجة هذه واحدة، الأمر الثاني ما ذكره الأستاذ الدكتور إبراهيم هو بالتأكيد نمط عام لجماعة الإخوان المسلمين في رفض النقد الذاتي على الأقل العلني، الأمر الثالث ما هو مطروح حالياً من حكم زائد الأحكام القادمة إذا كان في نفس الاتجاه بالتأكيد ستؤثر على الانتخابات القادمة، سوف تؤثر بشكل ايجابي على التيار السلفي باعتباره هو التيار الديني الوحيد المتواجد على الساحة المصرية.

عبد الصمد ناصر: شكراً لك الدكتور عمرو هاشم ربيع الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ونشكر الأستاذ منتصر الزيات رئيس اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأي، بهذا تنتهي هذه الحلقة من برنامج ما وراء الخبر، نلتاكم في حلقة أخرى من برنامج ما وراء الخبر، شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.